

٤٠ امرأة يتدربن على زراعة وإنتاج النباتات الطبية والعطرية في القنيطرة

القنيطرة - الوطن

عملت مديرية زراعة القنيطرة على تنمية المشروعات الصغيرة وخاصة ما يتعلق بالزراعة الربيعية وذلك بهدف خلق مشروعات مولدة للدخل في ظل الظروف المعيشية الراهنة وعمدت من أجل ذلك بافتتاح عدة مدارس بهذا الخصوص بدأتها بإنتاج الفطر الذي حقق نجاحاً لافتاً في القنيطرة وساهم كذلك في تحسين الدخل للعوائل التي عملت به، تقوم المديرية أيضاً بافتتاح مدرسة لإنتاج الفانز الحوي وهذا المشروع أيضاً لاقى نجاحاً لافتاً لاعتماد معظم أبناء محافظة القنيطرة على تربية الماشية واليوم تطلعا مديرية زراعة القنيطرة بافتتاح مدرسة النباتات الطبية والعطرية في الوحدة الإرشادية في منطقة الكوم وبمشاركة نحو ٤٠ فلاحاً من الكوم والقرى المحيطة والمجاورة لها، والغاية من هذه المدرسة كما يقول مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان محمد الجمعة هو مساعدة الأسر في محافظة القنيطرة على تأمين احتياجاتها من النباتات الطبية والعطرية وتوفير دخل إضافي لها من خلال بيع المنتجات وتصنيعها، نظراً لانتشارها الواسع في محافظة القنيطرة.

وأشار مدير زراعة القنيطرة إلى أهمية مدارس المزارعين الحقلية التي تعد أسلوباً إرشادياً فاعلاً يساهم في نقل التقانات الحديثة للمزارعين لاعتماده على النهج التعاوني التشاركي بين المرشد والمزارعين، لافتاً إلى أن المدارس تركز على مفهوم الإدارة المتكاملة للمحصول وبالتالي الحصول على منتج زراعي خال من الأثر البيئي المتبقي من المبيدات.

ولفت الجمعة إلى أهمية النباتات الطبية والعطرية في القنيطرة وأن تنفيذ المدرسة في منطقة الكوم جاء استجابة لرغبة الفلاحين والفلاحات في التعلم واكتساب الخبرات الكافية في هذا المجال، مشيراً إلى أنه سيتم تقييم عمل المدرسة لمعرفة النتائج والأهداف المحققة وتلافي السلبيات في حال حدوثها.

وأكد مدير زراعة القنيطرة تشكيل لجان فرعية على مستوى المحافظة مهمتها إنجاح عمل المدارس واختيار موقعها ومتابعة تنفيذ وتقييم عملها وتقديم التسهيلات والمستلزمات اللازمة كافة لإنجاحها، منوهاً باستقدام عدد من الخبراء والمختصين بهذا المجال.

من جهة ثانية أقامت مديرية زراعة القنيطرة ندوة حول الصعيق في بلدات المحافظة بمشاركة عدد كبير من المزارعين وتم الشرح للمشاركين حول الصعيق ومواعيد حدوثه والحد من أضراره على حقول الفلاحين وكيفية أخذ القرارات والإجراءات لمخاقتها.



من جديد تمرير صفقة مرتديلا فاسدة لفرع استهلاكية السويداء

الشركة الموردة تؤكد عدم مطابقتها للمواصفات إلا أنها صالحة للاستهلاك البشري!

أكدت أيضاً تحاليل مديرية التجارة الداخلية في السويداء أن العينة التي جرى تحليلها مخالفة لبطاقة بيان العيوة لانخفاض نسبة الدسم عن الحد المعلن عنه إلا أن تلك الصفة تم قبولها تحت مسوغ أنها مطابقة جرنومياً للمواصفة وجرى فعلاً توزيعها على الصالات تحت ذلك المسوغ على أن يتم تصريف المادة خلال أربعة أشهر من تاريخ التحاليل لانتهاه صلاحيتها بعد تلك الأشهر الأربعة الذي يتزامن مع نهاية الشهر الأخير من السنة الماضية ٢٠١٦ إلا أنها وحتى هذا التاريخ ما تزال في رفوف صالات الاستهلاكية في السويداء رغم انتهاء صلاحيتها طبعاً. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف استطاعت الشركة الموردة إثبات صلاحية المادة في مخبر الوزارة رغم أن التحاليل المعتمدة لدى مديرية تجارة السويداء تؤكد الخلل في مواصفاتها ويؤكد هذه الحقيقة توقع مدير عام السورية للتجارة التي ينطوي تحتها فرع المؤسسة الاستهلاكية في السويداء بعد كتابته عبارة (تم الاتفاق مع المورد لاستبدال البضاعة) وهذا يؤكد بالمطلق أن البضاعة مخالفة ويجري العمل على استبدالها ما يبعض بالمطلق ادعاءات المورد بصلاحية المادة ويؤكد أن تمرير المادة جرى بشكل غير قانوني ويجري العمل حالياً على إعادة طرحها من جديد وبصفة غير قانونية ليبقى السؤال ما مصير صفقة مرتديلا برايم التي جرى التحفظ عليها في مستودعات الاستهلاكية حتى تاريخه وما مصير مرتديلا ماركه البيار التي انتهت فعلياً صلاحيتها وما زالت على رفوف صالات الاستهلاكية في السويداء؟!.



إلا أنه وحتى تاريخه لم يتم الفات في أمرها منذ أشهر مضت لتخرج الشركة الموردة للمادة بموال جديد سطره الكتاب رقم ٣٧١ تاريخ ٢٠١٧/١٨/٢٠١٧ والموجه إلى وزير التجارة الداخلية والذي تضمن أن فرع الاستهلاكية في السويداء قام بإيقاف كمية ٣٠٠ صندوق من مرتديلا ماركه برايم (من كل قياس ٣٠٠-٣٨٠-٨٤٠ غرام) على أنها مخالفة وبعد إعادة التحليل في المخبر المركزي للوزارة تبين أن العينة مخالفة ولكن صالحة للاستهلاك البشري؛ مطالبين بالإفراج عن البضاعة المتوقفة في مستودعات المؤسسة وإعادة توزيعها خوفاً من انتهاء صلاحيتها.

هذا ولابد من الإشارة إلى أن المادة لم يقتصر توزيعها على فرع الاستهلاكية في السويداء فقط بل تم توزيعها في فروع ريف دمشق والقنيطرة وهو ما يؤكد فاكس الوزارة رقم ٢٠١٧/٢٠١٧ الذي طالب بوقف بيع مرتديلا ماركه برايم لإعادة تحليلها على حساب المورد.

علماً أن صفقة مرتديلا برايم ليست الوحيدة بين الصفقات المشبوهة التي جرى تمريرها إلى فرع المؤسسة حيث شهد الفرع تمرير صفقة أخرى لمرتديلا مشكوك في أمرها وهي ماركه البيار التي

يبدو أن صالات ما يسمى مؤسسات التدخل الإيجابي (السورية للتجارة) باتت مرتعا لتمرير صفقات الأغذية الفاسدة والمنتهية الصلاحية حيث شهدت سابقاً صالات الخزن والتسويق صفقة لتمرير أطنان من المرتديلا الفاسدة للمواطنين على أنها صالحة للاستهلاك البشري رغم أن التحاليل في وقتها أثبتت فساد المادة كما قامت الدنيا وما قعدت عندما دخل التموين إلى مخازن الخزن والتسويق وقام بمصادرة أطنان منها وإتلافها لتعاود الكرة من جديد في صالات الاستهلاكية في السويداء (السورية للتجارة) بعد أن تم توريد صفقة مرتديلا فاسدة تجاوزت كمياتها ٣٠٠ صندوق تحتوي على أكثر من ٢٠٠٠ عبوة من مرتديلا ماركه برايم وبأوزان مختلفة للعبوات التي تبين وبالعين المجردة وقبل قيام إدارة فرع المؤسسة بالتحاليل على المادة، تنفخ العبوات وخروج روائح كريهة منها مجرد فتح عبوة منها لتبين التحاليل اللائحة لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في السويداء أن المادة غير مطابقة للمواصفات لارتفاع نسبة الرطوبة عن الحد الأقصى المسموح به وهو ٦٥٪ ولوجود عظم ووجود قطرات ماء في العيوة ومخالفة لبطاقة البيان لارتفاع نسبة الملح عن الحد المعلن عنه وانخفاض نسبة الدسم عن الحد المعلن عنه وهو ١٣٪ وهي حسب مديرية التجارة مخالفة جسيمة ورغم أن المادة تم التحفظ عليها لدى فرع المؤسسة الاستهلاكية في السويداء وعدم عرضها في الصالات

أوعز بإنجاز المسات النهائية لانطلاق معمل الحديد محافظة حماة عامل تنظيفات ومراقب تموين ومدير تربية!

حماة - محمد أحمد خبازي

تفقد محافظ حماة الدكتور محمد الحزوري صباح أمس، عدداً من أحياء المدينة والشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية. وطلب من رئيس مجلس مدينة حماة العمل فوراً على إزالة مخلفات التعديلات على الأرصعة من أصحاب أكشاك البيع المقابلة للباب الرئيسي لمشفى حماة الوطني لما تشكله من عرقلة لحركة سير المشاة والسيارات إضافة إلى إساءتها للمظهر الحضاري لحي المساكن فيها، وتحسين واقع النظافة العامة في حي المساكن والجزيرة السابعة في حي ضاحية الفداء والتدقيق في وضع الأبنية المشيدة في الجزيرة وإزالة المخالف منها وخصوصاً الكشك المخالف الكائن على دوار المسبخ.

وكذلك وجه مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتنظيم ضبط تموين بحق قرن زدكوحه في الحي لبيعه الخبز بسعر زائد وضبط آخر بحق قرن حربا وبيري لإرتكابه مخالفات سوء تصنيع الخبز وبيعه بسعر زائد وسوء معاملة الزبائن.

وفي مدرسة مهدي حمدان للحلقة الأولى في الحي تبين أن هناك سوءاً في وضع النظافة العامة في المدرسة عدا عن تردي الوضع الفني للمقاعد والسبورات وأوعز المحافظ باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتجاوز هذا التصغير من إدارة المدرسة.

وشملت جولة المحافظ أيضاً عقدة الشريعة الطريقة التي تتم فيها الأعمال الإنشائية بشكل جيد حيث تم خلال هذا الأسبوع إنجاز أعمال فتح المسار وتركيب

شبكات وخطوط الصرف الصحي وتنفيذ طبقات التأسيس الأول لقلب الطريق إضافة إلى أعمال الجسر البيوتونية وإكساء أطراف مجرى النهر تحت تمهيداً لتعبيد الطريق.

وفي الشركة العامة للمنتجات الفولاذية والحديدية اطلع المحافظ على المراحل النهائية لأعمال توسعة وتطوير الخطوط الإنتاجية لمعمل صهر الخرقة التي ينفذها خبراء هود من شركة أبولو الهندية بمشاركة خبراء هندسية وفنية وطنية تمهيداً لانطلاق معمل صهر الخرقة من جديدة خلال الأيام القادمة.

وأكد أن توسعة معمل صهر الخرقة والتحضير لانطلاقه مجدداً هما رسالة للداخل والخارج بأن سورية وشعبها وعمالها ينتصرون على أعدائهم والمتآمرين على مصالحهم ومستقبل أبنائهم، وأن إدارة الشركة وفنييها وعمالها وجهودهم الكبيرة ومساعدتهم الحثيثة لتطوير أداها وإنتاجها في سبيل دعم الاقتصاد الوطني لا يقل أهمية وشأناً عن جنودنا البواسل الذي يداؤعون عن سورية وعزتها ووحدة أرضها وشعبها.

وأوعز لرئيس مجلس المدينة ومديري الخدمات الفنية والزراعة والشركة العامة للطرق والجسور الذين رافقوه في الجولة الحرص على إنجاز المسات النهائية لانطلاق العمل من ترفيت وتعبيد للشوارع وتأهيل الساحات داخل الشركة وتنظيفها وتأهيل الأرصعة ومدخل الشركة ومختلف الحدائق والمساحات الخضراء فيها وترحيل الأتربة وبقايا الأقاض مؤكداً أن الجهات العامة أسرة واحدة وفريق عمل واحد ومتكامل في إنجاح هذا المشروع الاقتصادي والحيوي.

برسم الحكومة

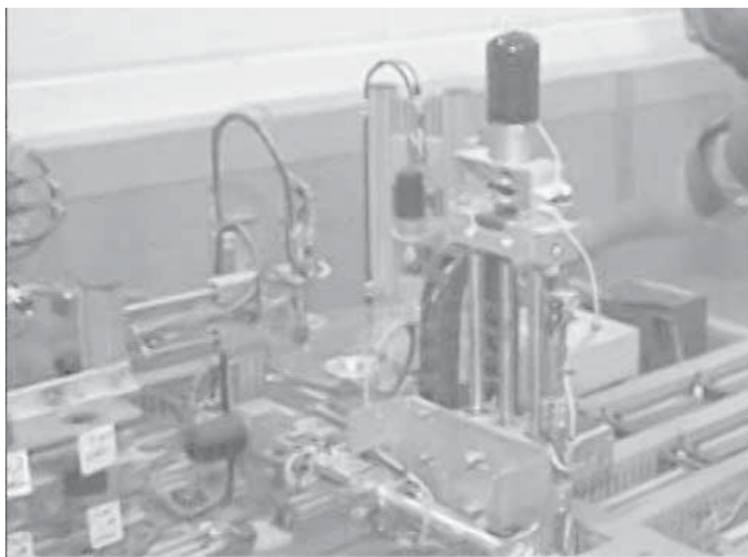
المتحكم الشامل... عقل يدير مختلف التجهيزات من المطبخ إلى محطة الفضاء نائب عميد «كهرباء حلب»: علي العلي مبدع يحتاج إلى دعم

محمود الصالح

«المتحكم الشامل» هو الاسم الذي قرر المهندس علي العلي ابن حلب وخريج جامعتها أن يطلقه على عمله الإبداعي. والذي خص «الوطن» بالحديث عنه وكشف ملامحه الأساسية من دون أن يخوض في التفاصيل خوفاً من سرقة هذا المشروع لأنه لم يسجل بعد باسمه في حماية الملكية الإبداعية. يقول المهندس علي العلي: إن المشروع عبارة عن تصميم نواة أنواع جديد من المتحكمات حيث إن المتحكم عبارة عن العقل الذي يدير مختلف التجهيزات المحيطة بنا ابتداء من الأجهزة المنزلية الذكية وانتهاء بالمحطات الفضائية، حيث إن الغاية منه تحسين أداء عمل هذه التجهيزات الأنظمة بحسب المصطلح المتعلق بهذا النوع من العلوم فعلى سبيل المثال ممكن استخدامه في الأنظمة الطبية لزيادة دقة العمليات الجراحية ولا سيما عمليات جراحة العين ويمكن تعريفه للمتكم من وجهة نظر بحثية بأنه جملة من المعادلات الرياضية يمكن بناؤه ضمن بيئة برمجية ليقوم بتنظيم وتحسين الأنظمة من تسريع أداؤها والتقليل من أخطائها من هنا في هذا المشروع، لقد قمت بتصميم نوع جديد من المتحكمات والذي أسمى سرعة عالية في الاستجابة وتقليل قيمة الخطأ إلى قيم ملحوظة وذلك ضمن بيئة الحاسب ومن الممكن مع استعمال عليه أن يكون



جهاز كمبيوتر صناعي سوري PLC والذي يستخدم في المعامل لقيادة الآلات كمشروع تخرج في عام ٢٠١٤ وحصلت على عدة دعوات من النمسا وألمانيا والأردن لحضور مؤتمرات بحثية وحصلت على قبولين من كل من جامعتي Birmingham و Leeds البريطانيتين. الدكتور عبد القادر جوخدار نائب عميد كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية في جامعة



من الأقوى على المستوى العالمي مقارنة بالمتحكمات الموجودة. إن النتائج التجريبية لهذا المتحكم ضمن البيئة البرمجية كانت ممتازة جداً ولكن قبل الشروع في نشر هذه النظرية الجديدة لعمل المتحكمات في العالم فإنه لابد من إرفاقها بالتطبيق العملي والذي يعد مكلفاً نسبياً لأنه يحتاج إلى أنواع متطورة جدا من المعالجات غير المتوفرة حالياً في السوق المحلية. مع العلم أنني قد صممت أول

جامعة حلب وبالتالي هو بعيد عن إمكانية التطبيق العملي لهذا المشروع لأنه يعمل في مؤسسة غير علمية، في وقت يحتاج المشروع إلى توافر بيئة بحثية، يستلعب من خلالها تنفيذ المشروع، وهذا لا يتوافر إلا في جامعة حلب. المشروع يحتاج إلى تضافر جهود كثيرة يأتي في مقدمتها أن يتفرغ المهندس علي العلي لهذا المشروع بشكل كامل إما بنقله إلى الهيئة العلمية لجامعة حلب أو تعيينه بوظيفة معيد في كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية ليعمل على إنجاز هذا المشروع التادر. لأنه لا يجوز أن نقرط بهذه النواة التي يمتلكها هذا المهندس وتجب رعايتها وهذا ممكن من خلال جامعة حلب. والمطلوب فقط أن يتفرغ المهندس علي العلي لإنجاز المشروع في كلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية حينها سيرى المشروع النور. إذاً: هي فرصة حقيقية ليكسب الوطن مشروعا متميزا على مستوى العالم، والنفس ليس كبيرا فقط المطلوب أن يتفرغ صاحب المشروع لتحويل بحثه العلمي إلى تطبيقات عملية. علماً أن المخان والتجهيزات متوفرة، كل ما يحتاج إليه قران من رئاسة الوزراء لتنفيذ ذلك، هذا الشاب تلقى عروضاً كبرى رعايته في دول العالم رفضها جميعاً من مبدأ وطني لذلك علينا أن نكرمته لأنه قدم مساهمة الوطن على مكناسه الشخصية، ننظر من الجهات المعنية وفق التعليمات المعممة عليهم (أمن داخلي - حواجز) إيقاف الأليات التي تحمل أخطاباً.